الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى السادس

سوق رأس المال وتمويل الاستثمار الواقع وطموحات المستقبل

ورقة مقدمة من
د. / ابراهيم مختار

سوق رأس المال وتمويل الاستثمار الواقع وطموحات المستقبل

مقدمة

شهد العالم فى السنوات الأخيرة تطورات كبيرة فى توزيع القوى العالمية ، وفى فلسفة العمل الاقتصادى، وفى أساليب التنمية الاقتصادية. كما تزايدت المنافسة فى الأسواق مع اتجاه شروط التبادل التجارى فى غير صالح الدول النامية، وأصبح النظام العالمى الجديد يتحرك بسرعة تحتاج المتابعة واليقظة الواعية للتعامل مع هذه المتغيرات والتحديات.

ولقد أصبح من الواضح والمسلم به أن الجانب الأكبر من الاستثمارات اللازمة لمصر فى المرحلة القادمة سوف يتم تمويلها من القطاع الخاص الوطنى وعن طريق استقطاب الأموال من الخارج فى أشكال مختلفة. ومن هنا تستهدف هذه الورقة إبراز الدور الذى يمكن أن يقوم به سوق رأس المال فى هذا الشأن، وكيف يمكن تهيئة المناخ المشجع لتلعب هذا الدور بكفاءة من خلال سوق الاصدار وسوق التداول بما يحقق الاستثمارات المستهدفة أخذا فى الاعتبار الأمور الآتية:

١ ـ الأدوار الواضحة من جانب مجموعة الدول الأمريكية ومجموعة الدول الأوروبية ومجموعة الدول الآسيوية فى مجال الاستثمار.

٢ ـ ضخامة حجم توظيفات الشركات متعددة الجنسيات وهى كيانات لها نظمها الاقتصادية والإدارية وقد استحوذت آسيا على أغلبية الاستثمارات التى اتجهت منها إلى الدول النامية. وبالتالى كيف يمكن استقطاب الأموال من هذه الشركات العملاقة إلى مصر.

٣ ـ المدخرات الكبيرة المتاحة لدى المصريين فى الخارج وكيف يمكن الاستفادة منها.

٤ ـ الفوائض المالية للدول العربية والتى تذهب غالبيتها إلى الاستثمار فى الأسواق المالية العالمية.

وبطبيعة الحال لم تقف مصر متجمدة أمام ذلك وإنما سعت إلى تعديل مسار الاقتصاد المصرى من خلال الإلتزام بمنهج اقتصاد السوق فى توجيه وإدارة النشاط الاقتصادى وتبنى السياسات النقدية والمالية لمواجهة مشكلة التضخم وعدم استقرار أسعار الصرف وإقرار برنامج التخصيصية وإعادة الهيكلة لشركات القطاع العام بهدف رفع الكفاءة وتحسين الأداء والوصول إلى اتفاقات مرضية مع المؤسسات المالية الدولية لضمان الاستمرار فى تمويل ودعم مشاريع التنمية فى مصر.

وفى ضوء هذه الحقائق والإنجازات وضحت بشدة ضرورة العمل لتحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية وفى مقدمتها:

أولا : الإسراع بمعدل التنمية بحيث يتجاوز معدل نموها السنوى معدل الزيادة السكانية بشكل مقبول لايقل عند ٥٪ من أجل تحسين أوضاع محدودى الدخل ومعالجة مشكلة البطالة وتوفير الاستقرار والأمن. ويتطلب ذلك حتما أن تلعب السياسات المالية والنقدية دورا مغايرا لما حدث فى السنوات السابقة وذلك بتبنى سياسات توسعية تساعد على نمو الاستثمار.

ثانيا : إعادة صياغة دور الدولة والاستمرار فى تشجيع القطاع الخاص، بحيث يقتصر دور الدولة على تهيئة البيئة المنظمة والحامية للنشاط الاقتصادى والمحافظة على اقتصاديات السوق وحماية المنافسة بين كل وحدات الانتاج على اختلاف صور ملكيتها.

وإن كان البعض يرى أن يكون للدولة دور فى الاستثمار المباشر من أجل الإسراع بمعدلات التنمية إلى أن يتهيأ تكوين الكوادر الكافية من المنظمين لشغل الفراغ وتحقيق طموحات التنمية. والأرجح أن يكون للدولة دور فعال فى استقطاب التمويل من الخارج والداخل واستخدام جانب مهم من هذه الأموال فى تطوير البنية الأساسية، وكذا الاستثمار فى تمويل التكنولوجيا وتصحيح مسار الشركات المتعثرة، وفى الاستثمار فى المشروعات اللازمة للاقتصاد المصرى التى لايقبل عليها الأفرد لاعتبارات مختلفة.

الاحتياجات التمويلية للاستثمار:

يتدفق إلى سوق العمل سنويا حوالى ٥٠٠ ألف شخص بالإضافة إلى حجم البطالة الظاهرة والتى

تقدر بحوالى ٣.٥ مليون شخص، ومن ثم نحتاج إلى خلق فرص عمل جديدة لنحو ٥ مليون شخص من السنوات حتى عام ٢٠٠٠ وإذا قررنا تكلفة فرصة الاستثمار بحوالى ٥٠٪ ألف جنيه. فإن حجم الاستثمارات المطلوبة يقدر بحوالى ٢٥٠ مليار جنيه.

ولاشك إن قيام القطاع الخاص بتنفيذ الجانب الأكبر من هذه الاستثمارات يضع على عاتقه تدبير موارد مالية كبيرة سواء من مدخراته أو عن طريق سوق رأس المال للحصول على التمويل المتوسط والطويل الأجل سواء من خلال إصدار الأسهم والسندات أو عن طريق القروض ذات الأجل غير القصير من الجهاز المصرفى. ومن المؤكد أن تنمية وتشجيع القطاع الخاص يتطلب توافر نظم مالية قوية تعمل بكفاءة لتعبئة المدخرات وإدارة المخاطر، ولذلك يجب بذل الجهود المكثفة لتنشيط سوق رأس المال ورفع كفاءة النظام المصرفى ودعم دور المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات بهدف توفير الأدوات التمويلية المختلفة لخدمة المنظمين وقطاع الأعمال.

ومع الاستمرار فى إصلاح وإعادة هيكلة الوحدات الاقتصادية فإنه يمكن للمؤسسات المالية أن تواصل تقديم التمويل والدخول فى الاستثمار المباشر فى أسهم المشروعات الجديدة وتلك التى تقوم بزيادة رأس مالها.

وغنى عن البيان إن هناك فجوة حقيقية بين حجم الادخار على المستوى القومى وحجم الاستثمار المطلوب لتحقيق معدلات التنمية المناسبة. ولقد بذلت محاولات متعددة لسد هذه الفجوة فى الماضى عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمنح الحوافز الضريبية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار إلا أن حجم المساهمات المباشرة كان محدودا. كما حاولت الدولة الاعتماد على الإعانات والقروض الخارجية التى كان لها شروطها الصعبة وأثارها السلبية خاصة مع عدم ترشيد استخدامها وانخفاض العائد المحقق من الاستثمارات العامة التى وجهت إليها تلك القروض بما لايغطى أعباء خدمتها.

وفى ضوء تلك الحقائق أصبح من الضرورى الالتجاء إلى سوق رأس المال للخروج من هذا المأزق فصدر قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بهدف تنظيم سوق المال فى مصر حيث تناول بالتنظيم المؤسسات العاملة وكذا الأدوات المستخدمة فى سوق رأس المال بشقيه (الإصدار والتداول). كما ركز القانون بصفة خاصة على الأوراق المالية بأنواعها من أسهم وسندات وصكوك تمويل وغيرها ووضع ضوابط إصدارها وتداولها. كما أستحدث القانون عددا من المؤسسات التى تعمل على تنشيط السوق.

ويعد من أهم الأمور الإيجابية التى أتاحها القانون لدفع سوق رأس المال لتصبح مؤهلة للخروج من الإطار المحلى إلى العالمية مايلى:

١ - السماح بإصدار أسهم وأوراق مالية لحاملها.

٢ - توفير المعلومات عن الشركات المصدرة للأوراق المالية وعن حركة التعامل.

٣ - استحداث مؤسسات مالية جديدة مثل صناديق الاستثمار وشركات إدارة المحافظ وشركات رأس المال المخاطر وشركات تصنيف وتقييم الأوراق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من تقلص حركة سوق الأوراق المالية فى السنوات الماضية أخذت البنوك على عاتقها القيام بجميع الأدوار الخاصة بانتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين وتوسعة فى الأقراض متوسط وطويل الأجل خلال السبعينيات والثمانينيات فى وقت لم تكن تتوافر لديها الخبرة الكافية فى هذا المجال بالإضافة إلى تعرضها لمخاطر تقلبات سعر الصرف التى انعكست فى تضخم مديونيات العديد من المشروعات العامة والخاصة وتعثر لمخاطر تقلبات سعر الصرف التى انعكست فى تضخم مديونيات العديد من المشروعات العامة والخاصة وتعثر بعضها فى سداد إلتزاماتها مما جمد جانبا مهما من قروضها واضطرها إلى تكوين مخصصات كبيرة لمواجهة الديون المشكوك فى تحصيلها. ومع نمو سوق رأس المال فمن المتوقع أن تطور البنوك نشاطها فى ظل قيام المؤسسات المالية المختلفة العاملة فى سوق رأس المال سواء بالمساهمة فى تأسيسها أو بممارسة دورا أوسع فى المشاركة فى رؤوس أموال المشروعات أو منحها القروض متوسطة وطويلة الأجل.

عملية الخصخصة وتمويل المستثمر الرئيسى:

الخصخصة لها صور مختلفة من أبرزها نقل ملكية المشروع العام إلى ملكية القطاع الخاص أو إسناد إدارته إلى إدارة خبرة مؤهلة لهذا النشاط، والهدف النهائى فى كافة الأحوال السعى إلى الإدارة الأفضل وتعظيم منافع هذه الاستثمارات. وفى مجال توسيع قاعدة الملكية تثور دائما قضية الأسلوب الذى يتبع هذه الشأن، البيع لشريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات، أو البيع لمستثمر رئيسى أو كلاهما معا. وهنا يدور التساؤل عن أهمية وجود المستثمر الرئيسى.

وللإجابة عن هذا السؤال يجب أن نعود إلى ماقبل الستينيات حيث كانت المشروعات تمول وتدار بواسطة مستثمرون استراتيجيون، إلى أن جاء التأميم ومارست الشركات القابضة هذا الدور الذى كانت غير مؤهلة له بالإمكانيات المالية والمقومات البشرية فعجزت عن القيام به، وبالتالى انخفض أداء الوحدات الاقتصادية العامة تبعا لذلك. وفى مرحلة الانفتاح الاقتصادى ظهرت المشروعات المشتركة وكان المستثمر الرئيسى فيها فى معظم الحالات من المؤسسات المالية التى لايتوافر لديها الخبرة بالصناعة وبالتالى لم توفر للمشروعات التى أنشائها الإدارة الرشيدة فى حالات كثيرة.

إن الدور الذى يلعبه المستثمر الرئيسى فى تهيئة عوامل الانتاج اللازمة للمشروع والتنسيق بينها وإدارتها بكفاءة هو دور لايمكن إغفاله، ولايمكن تصور نجاح مؤسسة مملوكة لآلاف الأفراد دون أن يكون هناك مستثمر رئيسى يضع الاستراتيجيات، ويدير دفة المشروع، ويتسطيع بتوافر أغلبية مناسبة أن يتخذ القرارات اللازمة لتحقيق صالح المشروع.

ولاشك أن المستثمر الرئيسى المؤهل لذلك سوف يكون من الداخل أو من الخارج ومن هنا ندخل فى دائرة التنافس من دول متعددة تسعى إلى الشركات العالمية العملاقة للمشاركة مع المستثمرين الوطنيين وسوف يكون ذلك عاملا مهما فى نجاح عملية الخصخصة وهو مايتطلب أيضا توفير التمويل اللازم لهؤلاء المستثمرين المحليين. ويمكن أن يلعب سوق رأس المال دورا مهما فى ذلك الخصوص عن طريق بيع جانب من استثمارات لهم فى البورصة لتوفير الأموال للدخول فى عمليات جديدة أو من خلال إصدارات جديدة فى سوق رأس المال.

سوق رأس المال والطريق إلى العالمية:

لاشك أن النجاح فى استقطاب رؤوس الأموال من الخارج تطلب ومازال يتطلب توفير المناخ الملائم لذلك. فمن الأمور المهمة التى يبحث عنها المستثمر توافر الأمن والعدالة واستقرارالأوضاع السياسية وتوافر البنية الأساسية وكل هذه الأمور سعت الدولة إلى تحقيقها بسياسات متوازنة بالإضافة إلى ذلك إتاحة الفرصة لتحقيق معدلات نمو مقبولة فى الاقتصاد القومى وتحسين الأداء الاقتصادى بوجه عام.

وكانت الإجراءات المالية والنقدية ذات أثر فعال على خفض عجز الخزانة واستقرار سعر الصرف وتطبيق عملية الخصخصة بشكل يؤكد اتجاه الدولة نحو التخلى عن إدارة النشاط الاقتصادى وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليقوم بهذا الدور بشكل أفضل.

وعن طريق توفير المقومات لسوق رأس المال لتكوين سوقا وإعادة جاذبة للمستثمرين لابد من توفير المعلومات بشكل أوفى والإفصاح عما يدور ويؤثر بشكل جوهرى على أداء الشركات وتوفير الأسهم عن طريق الإسراع بعملية الخصخصة ومعاونة القطاع الخاص على تدوير مساهماته فى الشركات المغلقة وهو ما يسهم كله فى تنشيط السوق وطمأنة المستثمر إلى سهولة الدخول والخروج منه.

ولاشك أن الاهتمام بتدريب العاملين بشركات الأوراق المالية وبالبنوك على نواحى التعامل الخاصة بالأوراق المالية سوف يزيد من كفاءة الدور الذى تلعبه المؤسسات العاملة فى السوق فى تعبئة المدخرات وإيجاد الأدوات المختلفة التى تجتذب مختلف فئات المستثمرين.

وتشير الأرقام عن أحوال سوق الإصدار والتداول إلى نشاط السوقين بفضل السياسات والإجراءات والأساليب التى أتبعت فى مجال تنظيم التداول وسوق الأوراق المالية بخلاف الآثار التى نجمت عن العديد من السياسات الاقتصادية التى استهدفت تحسين مناخ الاستثمار وحرية انتقال رؤوس الأموال،

ساهم هذا كله فى تحقيق طفرة فى سوق الإصدار وفى سوق التداول.

وغنى عن البيان أن نشير إلى العلاقة التبادلية بين السوقين فنشاط سوق التداول يعطى دفعة كبيرة لسوق الإصدار حيث يسعى دائما المستثمر إلى الأسواق التى تتوافر فيها السيولة المناسبة لاستثماراته، كما أن نشاط سوق الإصدار يوفر الأسهم والسندات لسوق التداول بما يحقق التوازن بين العرض والطلب وينشط بورصة الأوراق المالية. وفيما يلى عرض موجز لتطورات سوق الإصدار وسوق التداول الذى يؤكد نمو السوقين معا نتيجة لتدفق الأموال للاستثمار وهو يوضح بشكل خاص حجم الاستثمارات الأجنبية، ولاشك إنها بداية مشجعة لابد من الحفاظ عليها وتنميتها بكافة الوسائل من أجل الوصول إلى سوق نشطة مفتوحة على العالم تجتذب رؤوس الأموال التى نسعى إليها.

أولا :سوق الإصدار وسوق التداول:

سوق الإصدار هو السوق الذى يتم فيه التعامل على الأوراق المالية لأول مرة، حيث تقوم جهة مخصصة بإصدارها لحساب إحدى المنشآت. أما سوق التداول فهو السوق الذى يتم تداول الاوراق المالية فيه بعد اصدارها. ولقد كان للجهود الكبيرة المبذولة لتنشيط سوق رأس المال والتيسيرات المتعددة ومناخ الثقة والأمن آثار واضحة على كل من سوق الإصدار والتداول. فقد بلغت الإصدارات ١٨٠٤ إصدار من الأسهم والسندات تمثل ٢٤٨.٨ مليون ورقة مالية وبلغ ماتم سداده من هذه الإصدارات ١٤.٤ مليون جنيه مصرى. وبدأ رجال الأعمال فى اللجوء إلى سوق رأس المال حيث تحولت ٤٢ شركة أشخاص إلى شركات مساهمة. كما بلغ حجم التداول عن عام ١٩٩٦ حوالى ١١ مليار جنيه مصرى وبلغ عدد الأوراق المالية المتداولة خلال نفس الفترة ٢٠٧.٨ مليون ورقة مالية، كما بلغ عدد العمليات خلال نفس الفترة ٢٠٣ مليون عملية وهو مايوازى ٤ أضعاف عدد العمليات خلال ١١ سنة سابقة.

وارتفع رأس المال السوقى إلى ٤٨ مليار جنيه لتصل نسبته إلى رأس المال الاسمى إلى حوالى ٣.٥ مرة مقابل ٠.٨ عام ١٩٨٥. كما بلغت اجمالى مساهمات غير المصريين منذ مارس ١٩٩٦ حوالى ١.٤ مليار جنيه تمثل ٣٠٪ من إجمالى قيمة الاسهم المتداولة.

وبطبيعة الحال إذا كانت هذه الأرقام تعكس انتفاضة بعد انكماش معاملات سوق رأس المال فى السنوات الماضية إلا أنها لاتزال دون الطموح المنشود لمواجهة الاستثمارات المطلوب تحقيقها.

ثانيا :المؤسسات العاملة فى سوق رأس المال:

كان من الضرورى أن تتوافر لسوق رأس المال المؤسسات التى تباشر العمليات المختلفة المتعلقة بالأوراق المالية حتى يقوم بدوره فى تعبئة المدخرات للاستثمارات وأسفر ذلك على الآتى:

١ - بلغ عدد الشركات التى تم منحها ترخيصا لمزاولة أكثر من نشاط من الأنشطة المتعلقة بسوق المال (الترويج وتغطية الاكتتاب والاشتراك فى تأسيس الشركات وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية ٢٢ شركة برأس المال مصدر حوالى ٣٣٠ مليون جنيه).

٢ - بلغ عدد شركات السمسرة ١١١ شركة برأس المال مصدر حوالى ٥٠ مليون جنيه.

٣ - بلغ عدد شركات إدارة صناديق الاستثمار ٨ شركات برأس مال ٨ مليون جنيه.

٤ - شركة واحدة للمقاصة والتسوية (شركة مصر للمقاصة والتسوية) برأسمال مصدر ٣ مليون جنيه.

٥ - بلغ عدد صناديق الاستثمار ١٣ صندوق برأسمال مصدر مائة مليون جنيه موزعة كالتالى:

٦ - ١- صناديق استثمار مغلقة CLOSED AND FUND فى شركات مساهمة عددها صندوقان.

٧ - ٢- صناديق استثمار مفتوحة OPEN AND FUND عددها ١١ صندوقا.

ولاشك إن حسن أداء هذه المؤسسات جميعها يتطلب الاهتمام بالدور التعليمى والتدريبى لتوفر الكوادر الفنية لها بما يساهم فى دعم سوق رأس المال.

ثالثا :تطورات أسعار الأسهم المصرية:

بصفة عامة تخضع تطورات أسعار الأسهم فى أسواق رأس المال إلى عوامل كثيرة لعل من أهمها القدرة على توليد الأرباح، وسياسة توزيع الأرباح فى الشركة، نوعية الاستثمار من حيث القطاع الذى تنتمى إليه ومدى قدرة الشركة على انتاج منتجات منافسة فى السوق بالإضافة إلى الرسملة وسعر الخصم الذى يقبله المستثمر، والتغيرات فى السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتكنولوجية، فضلا عن الأحداث المؤثرة على النشاط الاقتصادى بوجه عام ونشاط الشركة بوجه خاص.

ولقد شهد سوق رأس المال انخفاضا فى الأسعار خلال عام ١٩٩٥ (كما بالشكل البيانى التالى). وكان من نتيجة هذا الانخفاض أن بعض الاسهم التى طرحت ضمن برنامج الخصخصة انخفض سعرها إلى أقل من سعر الطرح، وكان من أهم أسباب هذا الهبوط اعتماد السوق وخاصة فى عملية الخصخصة على المستثمرين من الأفراد، وهم بطبيعتهم ذو نظرة قصيرة لأجل تسعى للربح السريع. غير أن الموقف بدأ يتحسن مع وجود عدد كبير من صناديق الاستثمار وشركات إدارة المحافظ، وتوافر المعلومات بصفة دورية ومنتظمة عن أداء الشركات وزيادة التوعية بدور البورصة ونشاطها. ووضح بجلاء اقبال الصناديق والشركات الاجنبية على السوق المصر اعتبارا من ابريل ١٩٩٦، وزادت أسعار الاسهم حتى تجاوز المؤشر العام لسوق المال المصرى ٤٠٠ نقطة فى فبراير ١٩٩٧ مقابل ٢١٣ نقطة فى أخر ديسمبر من عام ١٩٩٥.

دور البنوك المصرية فى تمويل القطاع الخاص:

لقد كان للجهاز المصرفى دور رئيسى فى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى فيما يتعلق بالشق النقدى ويقع عليه العبء الأكبر فى المرحلة القادمة لدعم الشق العينى وإجراء التصحيح الهيكلى لينطلق الاقتصاد المصرى إلى افاق أوسع، وفى هذا الشأن نشير إلى دور البنوك فى المجالات الآتية:

١ ـ المساهمة فى فرص الاستثمار والترويج لها.
٢ ـ القيام بعملية الهندسة المالية وإعادة الهيكلة بشتى الوسائل.
٣ ـ المساهمة فى تنشيط سوق رأس المال والتعامل فى الأوراق المالية من خلال عدة وسائل:
- تدوير محافظ الأوراق المالية.
- المساهمة فى إنشاء صناديق الاستثمار.
- المساهمة فى إنشاء شركات الأوراق المالية بمختلف أنواعها.
- إصدار السندات لحساب الشركات.
- إدارة السندات لحساب الشركات.
- إدارة الاكتتاب وتغطيته.
٥ ـ تطوير الخدمات المصرفية وسرعة إجراء التسويات النقدية.
٦ ـ المساهمة فى تحسين مناخ الاستثمار وتقديم المشورة للدولة فى هذا الشأن.
٧ ـ تقديم القروض المتوسط والطويلة الأجل إلى جانب احتياجات تمويل رأس المال العامل مع توفير الرقابة على استخدام القروض فى الأغراض المخصصة لها.

ولاشك إن هناك تطورات كبيرة قد حدثت فى مجال البنوك فى العالم لايمكن أن نظل فى معزل عنها، ومن أبرز هذه الاتجاهات تخصيصية الكثير من البنوك،واتجاه نشاط البنوك وغيرها من المؤسسات المالية إلى خارج حدود دولها مع التقدم الكبير فى وسائل الاتصال والزيادة الضخمة فى حجم المعاملات. وصاحب ذلك كله مزاحمة مؤسسات مالية غير مصرفية للبنوك فى أعمالها المعتادة، ودخول البنوك فى عمليات خارج النطاق التقليدى للأعمال المصرفية وبالتالى العمل على تحسين أدارتها للمخاطر.

وأدى ذلك كله بالبنوك المركزية وغيرها من الجهات الأخرى المسئولة عن الرقابة على البنوك إلى اتخاذ مواقف أكثر تحررا حول ماتبتدعه البنوك من أعمال مالية جديدة.

ولعل من الأمور المهمة التى يجب أن نشى إليها ضرورة بذل الجهود لتطوير أداء البنوك وفى هذا

الشأن نشير إلى أهمية إعادة هيكلة البنوك بحيث يتم دعم رؤوس أموالها، هذا بالإضافة إلى إعادة النظر فى التنظيمات الرقابية عليها، والعمل على تشجيع عمليات الإندماج بين البنوك واتاحة النظم القانونية وسبل التقاضى الملائمة التى تحمى أموالها وهو مايؤدى إلى دعم دورها فى عملية التنمية وزيادة قدرتها التنافسية.

مستقبل سوق الأوراق المالية المصرى:

سوف يشهد سوق الأوراق المالية المصرى نموا كبيرا عام ١٩٩٧ نتيجة للميزات التالية:

- من المتوقع أن تكون هناك انعكاسات كبيرة جذابة لإنضمام مصر إلى مؤشرات هيئة التمويل الدولية إلى جانب صدور التقارير الإيجابية من المؤسسات المعروفة فى الخارج عن التقييم الائتمانى الجيد لمصر الذى يضعها فى قلب الخريطة الاستثمارات العالمية حيث أن هذه المؤشرات تجعل المستثمرين فى العالم على درجة عالية من الإلمام باقتصاديات الدول الواقعة ضمن هذه المؤشرات. وتبعا لذلك سوف يكون أمام مديرى الصناديق الخاصة. بالاستثمارات فى الأسوق الناشئة فرصة الاستثمار فى مصر والتى لايمكن تجاهلها باعتبارها سوق واعدة وذلك لتفادى فوات المكاسب التى سوف تحققها الصناديق المنافسة فى حالة تجاهل السوق المصرية.
- العوائد المغرية المتاحة والمتوقعة مع نمو الشركات وتحسن إدراتها يوما بعد يوم، ويلاحظ إن مضاعف السعر فى السوق ارتفع إلى ١٢ مرة مع الأخذ فى الاعتبار إن معدل نمو ارباح الشركات للعام القادم سيزيد عن ١٥٪ فى الوقت الذى يتراجع فيه معدل التضخم إلى حوالى ٧٪.
- تحسن مناخ الاستثمار واوضاع التداول وزيادة عدد المؤسسات المالية فى سوق المال وزيادة الخبرة يوما بعد يوم بالأوراق المالية، كل ذلك يعتبر من دعامات استمرار زيادة الطلب والتعامل.
- التوسع فى إنشاء صناديق الاستثمار المصرى بالإضافة إلى زيادة عدد صناديق الاستثمار الأجنبية التى تتعامل بالسوق المصرى.

الخلاصة:

إذا كان الهدف الذى نسعى إليه هو توفير فرص العمل لمواجهة مشكلة البطالة وتحسين الدخول فى المجتمع فإن الطريق لتحقيق ذلك كله فى تعظيم حجم الاستثمارات وإدارتها بكفاءة.

وهنا يأتى دور سوق الإصدار التى تهتم بتغطية التمويل للمشروعات الجديدة والتى تقوم بتوسعات إضافية. من خلال إصدار الاسهم والسندات بأنواعها المختلفة.

ولاشك إن المستثمر تجتذبه الحوافز والتسهيلات، والبنية الأساسية المتوافرة، والإطار القانونى الذى يحافظ على حقوقه ويكفل له الطمأنينة والعدالة، وتحقيق الدولة لمعدلات مقبولة من النمو الاقتصادى، ومن هنا تبدو الفلسفة وراء الجهود التى تبذلها الدولة لتحقيق هذه المتطلبات ولتهيئة المناخ بوجه عام.

إن هذا النجاح الذى تحقق فى المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادى لابد أن يكون حافزا لمنظمين ورجال الأعمال على تمويل توسعاتهم ومشروعاتهم من خلال سوق الإصدار، أو عن طريق بيع جانب من اسهم شركاتهم فى البورصة لتحقيق موارد إضافية تسهم فى عملية الاستثمار وتوفر لهم الاحتياجات التمويلية لمختلف الأغراض. فضلا عن تحول عدد كبير من الشركات من الطابع العائلى المغلق إلى الشركات الأكثر تداولا فى السوق.

كما أن تداول العديد من الاسهم سوف يكون عامل ضغط على إدارة الشركات لتحسين أدائها وتنمية أرباحها حيث أن تطورات اسعار الاسهم من خلال سوق الأوراق المالية تخضع للمتابعة وتثير الأهتمام بأحوال الشركات ومايجرى فى كواليسها. هذا بالإضافة إلى زيادة رقابة الجمعيات العمومية بعد توسع قاعدة الملكية ودخول مساهمين جدد يمثلون اتجاهات مختلفة (كبارهم وصغارهم واتحادات العاملين وصناديق الاستثمار). وباستمرار الجهود المبذولة وزيادة الوعى وتنمية المهارات للعاملين سوف تشهد سوق الأوراق المالية فى المرحلة القادمة تطورات هائلة بعد أن أقبلت الأموال الأجنبية والعربية على

التعامل فيها سواء من حيث حجم العمليات أو من حيث أنواع الأوراق المالية المتداولة فيها، وكذلك من حيث نوعية وعدد المؤسسات التى تمارس الأنشطة المختلفة فى سوق رأس المال، والتى تتضافر جهودها لخدمة أغراض الاستثمار المباشر وغير المباشر بما يجعل بمشيئة الله من مصر مركزا ماليا مرموقا.

التوصيات:

لما كان الهدف الذى نسعى إلى تحقيقه هو زيادة حجم الاستثمارات فإنه يلزم تبعا لذلك تدبير الموارد المالية المطلوبة لذلك وحسن إدارتها لتعظيم العائد منها. ومن الطبيعى أن يكون سوق رأس المال هو القناة الأساسية لتعبئة المدخرات ورؤوس الأموال للاستثمار من خلال المؤسسات المالية العاملة فيه وباستخدام الأدوات المالية المتنوعة التى تناسب مختلف فئات المدخرين والمستثمرين. ومن ثم تستهدف التوصيات التالية تحسين مناخ الاستثمار فى مصر ورفع كفاءة المؤسسات المالية.

أولا: توصيات لتحسين مناخ الاستثمار.

١ - الاستمرار فى سياسة منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين على أسس موضوعية ترتبط بطبيعة النشاط وبالمنطقة المطلوب تنميتها وعوامل المخاطرة.

٢ - رفع كفاءة البنية الأساسية والأجهزة المختلفة المتعاملة مع المستثمرين.

٣ - إعادة النظر فى التشريعات التى تمس النشاط المالى والتجارى وتيسير إجراءات التقاضى والتنفيذ.

٤ - تحقيق التنسيق المستمر بين السياسات المالية والنقدية بما يكفل المحافظة على معدلات التضخم فى الحدود المقبولة واستقرار سعر الصرف.

٥ - تحسين إدارة الاستثمارات القائمة كحافز للاستثمارات الجديدة وكنقطة جذب لتنشيط سوق رأس المال بشقيه سوق الإصدار وسوق التداول.

ثانيا: توصيات لرفع كفاءة المؤسسات العاملة فى سوق المال.

١ - الاستمرار فى مهام تطوير بورصة الأوراق فى مصر بما يحافظ على سرعة تسوية العمليات ومواجهة النمو المتزايد فى حجم الأوراق المتداولة.

٢ - توفير الشفافية والمعلومات لكافة العاملين ووضع الضوابط التى تكفل ذلك فى كافة الاتجاهات.

٣ - إنشاء معهد متخص لتدريب الكوادر العاملة فى شركات الأوراق المالية بأنواعها المختلفة وفى الأجهزة المعنية بالاستثمار وعمليات الأوراق المالية.

ثالثا: توصيات بشأن الأدوات المالية

١ - إتاحة الأنواع المختلفة من صناديق الاستثمار التى تستقطب الأموال من الداخل والخارج لتنشيط الاستثمار المباشر وغير المباشر.

٢ - توفير نوعيات مختلفة من الاسهم والسندات لسد الاحتياجات التمويلية للمشروعات.

٣ - الإسراع بعمليات الخصخصة لزيادة المعروض من الأوراق فى السوق لمقابلة الطلبات الكبيرة على الشراء.

٤ - توفير حصص مناسبة من الاسهم فى المشروعات للمستثمرين الرئيسيين بما يكفل حسن إدارة المشروعات ولمواجهة المنافسة العالمية.

لقاء العمل السنوى السادس

الاقتصاد المصرى بين آليات الطموح وتوازنات صنع المستقبل

ورقة مقدمة من
د. / محسن الخضيرى

الاقتصاد المصرى بين آليات الطموح وتوازنات صنع المستقبل

مقدمة:

لم تعد مناهج التنمية الاقتصادية تدور فى ظل قوالب فكرية جامدة، أو فى نطاق إطار مرجعى تقليدى قائم على معالجة الفجوات الاقتصادية، أو تصحيح أوضاع ومعالجة اختلالات، وفرص توازنات بفعل قوى جبرية أو قانونية أو إدارية تصنع أوضاعا غير متوازنة... فقد مضى ذلك كله - وأصبح الفكر التنموى قائم على حركة التيار المتدفق بشكل مستمر وسريع جدا إن لم يكن فائق السرعة باعتبار إن عنصر الزمن هو الثروة النادرة التى يتم الاستفادة منها بشكل كامل ومتكامل وشامل وسليم، وإن تعظيم القيمة المضافة ومضاعفتها هو الطريق الحيوى من أجل حياة أفضل.

ولقد اعتمدت التنمية المعاصرة على مناهج صنع المستقبل كما يجب أن يكون مقدمة بذلك أدوات ابتكارية قائمة على المبادرة الفردية والجماعية، وسيادة عوامل الإبداع والابتكار للجديد والمستحدث كثيف الإشباع، وعالى التميز، والمبنى على خلق وتوليد حزم متكاملة من المزايا التنافسية التى لاتتيح فقط غزو الأسواق، بل تجعل من الأسواق قوى متشوقة ومرحبة ومفتوحة أبوابها على مصراعيها بتفرد امتيازى لايوجد أمامه بديل. ولما كانت المزايا التنافسية تتسع جوانبها وأبعادها لتشمل كل من عناصر التكلفة بما تتضمنه من أسعار تنافسية للبيع، والجودة بما تتضمنه من مواصفات قياسية للأداء الوظيفى للمنتجات وتوافق على الأشكال والأحجام والألوان والطعم والرائحة مع متطلبات الإشباع عالى الكثافة لرغبات المستهلكين فى الأسواق الدولية المختلفة، وخدمات مابعد البيع التى تضمن الصيانة السريعة والفورية والتى تصل إلى حد استبدال المنتجات بغيرها وبشكل فورى سريع.. إن هذا كله تقوم به وتترجمه عملية الاتاحة التى تصبغ كل شىء بجوابنها وأبعادها المتكاملة والشاملة والتى تعمل على إيجاد المنتجات فى المكان المناسب، وبالسعر المناسب، وبالجودة المناسبة، وفى الوقت المناسب من أجل تعظيم المنفعة التى تعود على المستهلك وتجعله فى علاقة ارتباطية دائمة بهذه المنتجات.

إن هذا يدفع بشدة قضية التنمية إلى أبعاد ذات طبيعة تصادمية ضد التخلف، وضد الفساد، وضد الهدر والفاقد وغير المستغل والعاطل والعادم، ويرفع بالضرورة والتلازم معايير جودة الحياة إلى أرقى مجالاتها حيث يصبح التطور قائم على تفعيل عوامل الابتكار والإبداع وليس مجرد نقل نسخ ممسوخة أو مشوهة من تجارب الآخرين، ومن ثم تصبح المرجعية التاريخية مجرد علامات طريق سبق المرور عليها ولايجب التوقف عندها إلا لاستهام العظة والحكمة واستنهاض المشاعر والهمم والإنطلاق دوما إلى أحلام وطموحات المستقبل باعتباره الحافز والدافع على أعلاء قيم ومثل ومبادىء الاستثمار والتغيير والتطوير من أجل حياة أفضل وأغنى وأكثر أشباعا وامتاعا وهو مايتطلب الأخذ بحزمة متكاملة للنهوض المبكر وتعجيل النمو والإسراع بمكتسبا وجنى ثمار التنمية وهو ماسيتم العرض له بايجاز على النحو التالى:

أولا: غرس قيم ومبادىء الولاء والانتماء:

أزداد اهتمام علم الاقتصاد الإدارى خلال السنوات العشر الأخيرة بقيم ومبادىء الولاء والانتماء باعتبارها المحرض الرئيسى على الدافعية نحو تعظيم الإنجاز وتحسين الأداء وبشكل مستمر، وتقوم عملية غرس القيم على منظومة قياسية تتفاعل فيها وداخلها مجموعة من العوامل والقواعد اهمها مايلى:

- تحسين ظروف العمل ومناخه بشكل مضطرد ومستمر بينما يدفع إلى الإقبال على العمل والاستمرار فيه مع أزدياد العائد المادى والمعنوى كلما أستمر الفرد فى العمل بالمنشأة ونمت خبراته وامتدت جذوره وإذرعه.
- الاستثمار فى الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا، ومن خلال منظومة تدريبية لتخطيط المسار الوظيفى وبشكل حركى ديناميكى يحقق اكتساب المعرفة وصقل الخبرة والارتقاء بالمهارة وتحقيق الطموحات الوظيفية للفرد فى إطار الجماعة.

- التعامل مع الإنسان باعتباره أفضل الأصول الانتاجية التى تحوزها المنشأة وأطولها عمرا وأكثرها انتاجا وعائدا وقدرة على التطويع وعلى التكثيف وعلى التطوير والتحسين فى الأداء.. وفوق كل هذا باعتباره هو الأصل الوحيد الذى يمكنه الإبداع والاختراع والابتكار وإضافة الجديد.

إن هذه المنظومة لها مدخلات من الحوافز الدافعة لمزيد من الولاء، ولمزيد من الانتماء، ولمزيد من التمسك بقيم العمل ومثله الراسخة، وبالتالى اكتساب أهمية إطارية ومحورية تحرص وتحث على الإسراع بالنمو وبتحقيق مكتسباته الشاملة.

ثانيا :أعلاءشأن الابتكاروالاختراع والإبداع:

تمثل المبادرة الفردية والجماعية الروح الظاهرة والقوى الخفية ورأى نهضة الأمم وتقدم الشعوب، فالإنجازات الباهرة والمكتسبات الرائعة التى حققتها جميعا كان ينهض ورائها روح من المبادرة الفردية، والتى غزتها وأشرقت عليها وعلى تحقيقها توافق جماعى تبنى المبادرة وأمن بها وبذل كل مالديه من أجل تحقيقها بأفضل الوسائل وأدنى التكاليف وبالشكل الذى يعظم عائدها ويجعله محسوسا وملموسا وذو مردود مباشر على الذين ساهموا فى إيجاده.. وهذا كله لايتحقق بدون إعلاء شأن الابتكار والاختراع والابداع،فالابتكار قوة جباره لايستهان بها ليس فقط لما يؤدى إليه من امتلاك المشروعات لمزايا تنافسية احتكارية أو تحقق لها وضع احتكارى لفترة من الزمن، ولكن وهو الأهم لما يؤدى إليه من زيادة قدرة المشروعات على اشباع احتياجات العملاء والمستهلكين وبدرجة أكبر من المشروعات الأخرى المنافسة والمماثلة وفى الوقت ذاته التوافق مع آمال وطموحات وأحلام أجيالهم القادمة.

ومن ثم يحتاج الأمر إلى توافر منظومة دافعة أهم عناصرها مايلى:

- جو من الاستقرار الوظيفى الذى يدفع الفرد إلى التفكير الجاد فى التطوير، ومن ثم تقليل التوتر والاجهاد النفسى الناجم عن القلق الإدارى المدمر الذى يلتهم الذات العبقرية ويخلق صراعا واحتراقا وظيفيا يقوض بنيان المشروعات ويؤدى إلى اتساع نطاق الفساد والإفساد.

- جو من الأثابة العائدية التى تشعر الفرد والجماعة إن عائد العمل لن يضيع أو يستولى عليه من لم يشارك فيه، أو إن الجهد يذهب هباء ويندثر أثره ويتناسى عبر الوقت والزمن، ومن ثم القضاء على كافة صور الإحباط والاكتئاب وانعدام الدافعية وإحلال محلها كافة صور التفاؤل والابتهاج والإقبال على العمل النشط كثيف الانتاج.

- جو من الحراك الجماعى الذى يجعل من العمل والعمل المنتج وحدة الأداء الرئيسية للارتقاء فى السلم الاجتماعى وفى الوقت ذاته أداة اكتساب تقدير واحترام المجتمع، والتحول به إلى الأفضل و الأعلى جودة حياة، والأيسر فى الوصول إلى المكانة والأجدر بالاتباع.

- جو من التفاعل والتفعيل العلمى القائم على تحديث الرؤية ومنهجية الوعى بضرورة توافقها مع التنمية واليقظة المستمرة لها وبها وفيها بحيث تترجم الحلم القومى إلى واقع معاش ومادى ملموس، وعائد يعود على الجميع.

- جو إنسانى يعطى للإنسان انسانيته، يؤكد للفرد ذاتيته، وينمى داخل الفرد قدراته على الابتكار وإضافة الجديد ويزيد فى الوقت ذاته قيم الولاء والانتماء والتعاون والمشاركة الإيجابية.

ثالثا :الحشد الجبهوى الشامل:

تحتاج المشروعات اليوم إلى توافر موارد كافية من أجل ضمان تنفيذها، خاصة وإنها ستستغرق وقتا طويلا فى التنفيذ وبالتالى فإن أى نقص فى الموارد يهدد استكمالها ويجع الاستثمار فيها بدون عائد، ولما كانت الموارد تتصف أساسا بأنها نادرة، وإن بدائل استخدامها عديدة، فإن الأمر يحتاج إلى حسابات رشيدة فى ضوء مجموعة اعتبارات لاختيار الاستثمار الأفضل والتى أهمها :

- التأثير التشابكى الارتباطى الممتد للاستثمار على المشروعات الأخرى، بحيث يعمق ويزيد من الاعتماد المتبادل بين الشركات وبعضها البعض، ويخلق أسواقا وبينهم ويضع حالة من الرواج الدائم لكل مشروع، ويؤدى إلى تعظيم وزيادة القيمة المضافة والربحية، وبمعنى أوضح إن أسس اختيار

المشروع تعطى أولوية لتلك المشروعات التى تعمل كقاطرة تجر ورائها باقى مشروعات الاقتصاد القومى.

- التأثير التكاملى الذى يوفر الاحتياجات والمدخلات للمشروعات الأخرى بشروط أفضل من استيرادها من الخارج وفى الوقت ذاته يعمل على تقليل الجهد والوقت والتكلفة التى تتحملها المشروعات الوطنية، ويزيد من اعتبارات الأمان التشغيلى.

- تأثير اعتبارات الحفز التنافسى والتمتع بمزايا تنافسية أفضل تدفع المشروعات إلى التجويد والتحسين والتطوير والسعى لاكتساب أوضاع متميزة لدى كل من المستهلك والموزع، والمتعامل على المنتجات التى ينتجها المشروع.

- التأثير البنائى والقاعدى الذى يتم تأسيسه وبنائه تدريجيا ليسمح ببناء قواعد ارتكاز للصناعة أو لمجال النشاط الرفيع، ومن ثم يتم الخروج من الحيز الضيق لمفهوم التصنيع إلى الأفق الواسع لفلسفة الصناعة، وباعتبار ذلك يضع مفاهيما مزدوجة التأثير تولد قناعات وعقيدة للانطلاق إلى أوضاع أفضل.

رابعا : التواجد الانتشارى الكثيف:

وتستوجب تحقيق حزمة متكاملة من وسائل الامن والاحتياط محاورها مايلى:

- تحقيق التوزيع التناسبى لاوجه النشاط على المناطق الجغرافية المختلفة وبحيث لاتتأثر عمليات التسويق والبيع بأى متغيرات طرفيه سلبية تحدث فى منطقة بذاتها كالحروب العسكرية أو الاقتصادية.. إلخ.

- تحقيق التنويع الاستهلاكى والوصول إلى أكبر مدى من التشكيل للمنتجات سواء من حيث الاحجام والألوان أو الأداء الوظيفى للوصول إلى تطابق ليس فقط مع احتياجات المستهلك، ولكن وهو الأهم مع طموحات وأحلام وامال وتطلعات هذا المستهلك.

إن هذا كله وغيره يكمن سر نجاحه فى تأسيس وبناء مدن ستلايت، تلك المدن التى تعد حاكمة ومتحكمة فى تقدم الدول وفى نجاح الحكومات فى تحقيق مستوى معيشى أفضل للسكان، وفى الوقت ذات توفير مجالات توظيف تتيح إيجاد عمل لكل من يرغب ولكل من يبحث عنه وهو مايجعلنا نعرض بايجاز للكيفية الديناميكية لانشاء مدينة ستلايت مصرية.

مدن الستالايت

تعد مدن الستالايت من أهم مجالات التوظيف الاستثمارى للبنوك الشاملة، لما تملكه هذه المدن من قدرات فعالة على اتاحة مجالات توظيف متنوعة ومتعددة ذات قدرة هائلة على أحداث التأثير الدافع على التطوير والابتكار فى النشاط المصرفى، فضلا عما تقدمه مدن الستالايت من امكانيات وموارد غير عادية للبنوك تضيف إليها قدرات عالية على التكيف المرن مع احتياجات ورغبات العملاء والمتعاملين وكذلك لمالها من تأثير متبادل على نمو البنك وعلى الطاقة الاستيعابية للبنك فى مواجهة متغيرات ومستجدات العمل المصرفى وبشكل سليم وفى الوقت ذاته تمكن البنك من امتلاك مزايا تنافسية قوية تمكنه من الصمود أمام اجتياح قوى المنافسة المحلية والدولية، وتحقيق مكانة متميزة فى السوق المصرفى فمدن الستالايت مدن تتصف بالآتى:

- النمو السريع المتوازن.
- الانتشار السريع المتناسق.
- التوافقية التلقائية مابين الموارد والاستخدامات.
- التجدد والتجديد الذاتى لتوافر مقومات الإبداع والاختراع والمبادرة الذاتية الفردية والجماعية.
- الزيادة المتلاحقة فى دخول أصحاب عوال الانتاج المشاركة فى بناء وإدارة المدينة وبشكل مضطرد وفعال.
- وتقوم مدينة الستالايت على رؤية متكاملة الجوانب والأبعاد، ذات إطار قائم على تفعيل الخيال

الإبداعى للفكر الإنسانى، رؤية تشمل منهجية تخطيطية مبرمجة زمنيا وتوافقيا مع الحلم الإنسانى الكبير فى الارتقاء والتقدم وفى الحصول على مزيد من البهجة والمتعة والإشباع.. ولهذا فإن مدن الستالايت هى مدن صناعية أساسا (بالمفهوم العلمى للصناعة) وهى قائمة على صناعات المستقبل التى سوف تشكل معالم صناعات الغد والتى تدور حول:

- صناعة الإلكترونيات بالغة الدقة والتقانة التى لاتسمح بأى قصور أو انحراف.
- الكمياء الحيوية والهندسة الوراثية وصناعة الانتخاب الحيوى للكائن الحى.
- المواد التخليقية الجديدة والتى تضيف مواداً لم تكن معروفة من قبل ذات خصائص فريدة.
- النقل الفائق السرعة والتعامل على المستوى الكونى.
- الاتصالات عالية الدقة والكثافة والوفرة والسهولة واليسر والإتاحة.
- صناعة نظم المعلومات وتبادل المعلومات وتخزينها وتشغيلها وتحديثها واسترجاعها والاستفادة منها.

وهى صناعات تعتمد على القدرة الذهنية و العقلية، وهى لاتشترط مكان معينا لاقامتها، فهى صالحة للإقامة فى أى مكان، ويتوقف نجاحها على مدى توافر العقول والخبرات التنظيمية والإدارية العبقرية التى تكتشف الفرص الإقتصادية، وترصد المتغيرات وتتابع المستجدات، ونقف أولا بأول على حركة قوى الفعل فى مختلف أسواق العالم، وتنتهز الفرص السانحة وتحولها إلى صفقات ناجحة، ومتجددة، وبشكل فعال.

وتكمن فلسفة إنشاء مدن الستالايت فى محاورها الأربعة التالية:

المحور الأول : محور الانتاج المتنوع بالغ الدقة والجودة والكثافة العددية والقابل للتطويع والتحول والتشكيل وإعادة التشكيل، والدمج والاستقلال، والتميز والارتقاء بالجودة.

المحور الثانى : محور التسويق المتكامل الشامل الذى يغطى جميع الأسواق ويرضى أكبر قدر ممكن من العملاء، ويشبع كافة تطلعاتهم المستقبلية وليس فقط التعامل مع الرغبات والاحتياجات الحالية.

المحور الثالث : محور التمويل الغنى الكثافة والوفرة والاتاحة والذى يضيف قدرات هائلة للمشروعات الحالية على توفير سيولة متدفقة ومنتظمة تمكن المشروعات من الوفاء باحتياجات النمو فى رأس المال العامل وكذا الوفاء بالالتزامات التى تستحق على المشروع.

المحور الرابع : محور الكوادر البشرية ذات القدرة العالية على التشغيل والابتكار والابداع وأهم من ذلك تلك التى لديها ولاء والانتماء، وتتمتع بأكبر قدر من الاخلاص والصبر والمثابرة من أجل تحقيق التواصل الابتكارى الابداعى الانتاجى الذى يخلق ويولد السمعة الدولية الممتازة ويحقق المكانة الارتقائية وذلك من خلال عاملين هما:

العامل الأول : القضاء على كافة صور الفاقد والعاطل والمهدر والمعيب وغير المستغل، وتوظيفه بشكل فعال.

العامل الثانى : التوصل إلى تكنولوجيات تشغيلية مبتكرة ذات قدرة مرتفعة على التجويد والوصول إلى مستوى جودة تنافسى يخلق فجوة بيننا وبين الآخرين.

ومن خلال هذه المحاور تكتسب مدن الستالايت حيوية وفاعلية كاملة نتيجة تأثيرها فى كل من الاستثمار، والادخار، والانتاج والاستهلاك، التصدير والاستيراد، وفى الدخل والناتج المحلى والقومى، وفى القيمة المضافة والتراكم الرأسمالى وفى مستويات التنمية وجودة الحياة.

وتقوم مدن الستالايت على فكرة المدن الصناعية المتكاملة، التى تنشأ بها آلاف المصانع المتخصصة فى الصناعات المغذية والوسيطة لانتاج المكونات المشتركة التى تحتاج إليها صناعة معينة بذاتها والتى تمثل قاسم مشترك يدخل فى تكوين عدة آلاف من المنتجات النوعية والتى تنتج على نطاق واسع سواء بشكل قياسى نمطى أو بشكل قياسى غير نمطى، وفقا للاحتياجات وتطور وارتقاء هذه الاحتياجات.

ولاتقتصر عملية انشاء مدن الستالايت على مجالات التوظيف، بل إنها تتضمن أيضا مجالات الحصول على موارد ضخمة، ومن ثم فإنها تعمل على الموازنة مابين المصادر ومابين الاستخدامات وبشكل تنموى متزايد قائم على النمو المتوازن الحركى، وفقا لخرائط استثمارية ذكية لاتستوعب الفرص القائمة فى الحاضر فقط، ولكنها تضع تصورات لما يمكن توليده وتخليقه من فرص ابتكارية من أجل صنع المستقبل كما يجب أن يكون وليس كما يمكن أن يكون، وهو مايجعلنا نعرض لفكرتها بشكل مبسط على النحو التالى:

- مفهوم مدن الستالايت.
- أهمية وضرورة مدن الستالايت.
- أنواع مدن الستالايت.
- كيفية انشاء مدن الستالايت.
- كيفية إدارة مدن الستالايت.
- المكان المقترح لانشاء مدينة ستالايت مصرية.
- برنامج تنفيذى مقترح لإنشاء مدينة الستالايت المصرية.

أولا :مفهوم مدينة الستالايت:

مدينة الستالايت مدينة فاعلة ومتفاعلة تملك امكانيات ضخمة على: النمو، والتوسع، والامتداد وبشكل بكتيرى قائم على تحول المشروعات إلى خلايا بكتيرية يجعلها تنمو وتتكاثر، ويزداد حجمها وعددها، وينبثق عنها مشروعات مماثلة، ومشروعات متكاملة، ومشروعات مستقلة، ومشروعات تابعة وتدار جميعها فى إطار المفهوم التكاثرى للعائلة الواحدة، التى توفر الدعم والمؤازرة والجو والمناخ الصحى السليم لكل أفرادها من المشروعات وتستخدم من خلال مناهج مصرفية تم تجربتها وأثبتت فاعليتها ونجاحها فى دول النمور الآسيوية وأهمها:

- هندسة التمويل التى تقوم على البناء التمويلى التحتى وذلك كمرحلة قاعدية وأساسية لضمان ارتكازات سليمة للمشروعات الوليدة، ثم تعهد المشروع وفق سيناريو تكبيره وزيادة حجمه وعدد خطوط انتاجه ووحداته ومراكز ابحاثه وتطويره، ومن ثم يتحول المشروع الوليد (فى شكل ورشة صغيرة) بفعل هندسة التمويل إلى شركة ضخمة عابر للقوميات، أو حتى شركة كونية فائقة الضخامة.

بكتيريا التمويل والتى تقوم على رؤية فائقة الاتساع، شديدة الامتداد إلى الأفق المستقبلى وبتطور فائق الطموح من أجل الوصول إلى الكونية والعولمة وبأفرع وأذرع وأقدام قوية تمثل كل منها مشروع أو أكثر يقوم بانتاج المكونات والأجزاء والعناصر وتقوم المشروعات الأخرى بعمليات التجميع والتشكيل والتعبئة والتغليف، والتسويق محليا ودوليا، ويتم ذلك فى إطار تكاثرى، أى تعديد المشروع المماثل، والمشروع المتكامل، والمشروع المعبرى الموصل الموحد للروابط، وبصورة متلاحقة سريعة ومستمرة.

كمياء التفعيل الاستثمارى: والتى تربط بتوفير المناخ الصحى السليم، والبيئة التشغيلية والوظيفية السليمة التى تضمن الاستمرار والتفاعل والنمو والاستثمار بدون حدود أو سقوف أو كوابح، ويتم ذلك من خلال القناعات والعقيدة الصناعية الوطنية التى تعمل على:

- بناء وتعهد عقيدة نضال من أجل مستقبل أفضل واعد بمزيد من الدخل وجودة الحياة وتحسين فى بنية وبيئة العمل.
- صيانة وقائية للبشر باعتبارهم أغلى واثمن الأصول وأطولها عمرا وانتاجا وابتكارا وابداعا.
- تحقيق روح التعاون الخلاق مابين المشروعات مع الإبقاء على المنافسة الإيجابية بينهم وذلك من خلال تبنى سياسات تعاون المتنافسين التى تقوم على ضرورة وجود آخرين يتعين التعاون معهم وليس تدميرهم.
- توفير أكبر قدر من التشابك والتحابك والاعتمادية المتبادلة بين المشروعات بعضها البعض، وايجاد جبهات وروافد الدعم والمؤازرة الفنية والتسويقية والبحثية وبما يؤدى إلى مزيد من الجودة

الارتقائية والى امتلاك مزايا تنافسية غير مسبوقة للمشروعات التى تضمها مدينة الستالايت.
- توفير عدد مناسب من شركات ووكالات كسب العقود الدولية التى تقوم بصنع وترتيب الصفقات بالغة الضخامة وصنع تيار من التقاعدات متوسطة وصغيرة الحجم بها ومن ثم ضمان تسويق كامل منتجات مدينة الستالايت وبشكل مربح.

والمدينة تصبح مركز إشعاع، وبؤرة تفاعل ونمو متكاثر، ونشاط متعدد، خاصة إن بعض مدن الستالايت التى تم انشائها فعلا فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين حققت طفرة فى الاقتصاد القومى للدولة التى انشئت بها.. فهذه المدن تقوم على صناعة الإلكترونيات بالغة الدقة.. وهى صناعة تضم حتى الآن مايزيد عن ثلاثة آلاف منتج مختلف من بينها:

- أجهزة الراديو للأرسال والاستقبال
- أجهزة الهاى فاى
- أجهزة التليفزيون
- أجهزة الاتصال التليفونية
- أجهزة الاتصال الداخلية
- أجهزة التشخيص والمعالجة الصحية الالكترونية
- أجهزة الكمبيوتر
- أجهزة الحاسبات الشخصية
- أجهزة الاستقبال والارسال الخاصة بالأقمار الصناعية.
- أجهزة الشبكات الإلكترونية لتبادل المعلومات فائقة السرعة
- أجهزة المعامل والبحوث الاليكترونية
- أجهزة التعويض الإليكترونية
- أجهزة التعامل المصرفى الإليكترونى.

فضلا عن كونها تدخل فى آلاف الصناعات الأخرى كسلع وسيطة ومغذية لصناعات متعددة تنتج سلع مختلفة سواء للأغراض المنزلية أو الصناعية الوسيطة وعلى المستوى القومى والإدولى والكونى.

وتتصف هذه الصناعات بأنها تعتمد على العديد من المكونات التى تمثل عامل مشترك حيث تدخل ذات المكونات فى كثير من المنتجات، ومن ثم فإن إنشاء مصانع متخصصة لانتاج المكونات يجعلها تحقق العديد من المزايا التنافسية نظرا لعوامل:

- التخصص وتقسيم العمل وتكامل نظم الانتاج.
- الانتاج الضخم الذى يوفر مزايا ووفورات الحجم الكبير والسعة الاقتصادية.
- توافر السوق الصناعى المستخدم الذى يتيح تصريف كامل الانتاج وسرعة دوران رؤوس الأموال.
- إمكانية إجراء الأبحاث والدراسات وتطبيقها بشكل أفضل وأسرع وأكثر فاعلية مع توفير الموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة لها.

ومن خلال هذا التخصص وتقسيم العمل يتم انتاج المكونات بشكل أفضل وأجود وبسعر منخض، وتبادل هذه المكونات مع مصانع التجميع التى تقوم بوضع اللمسات النهائية لإخراج المنتجات الإلكترونية المختلفة وفقا لاحتياجات ورغبات العملاء والسوق بل وابتكار ماهو جديد وماهو أكثر اشباعا وامتاعا، وماهو أفضل وأحسن وفى إطار تنسيق وفهم مشترك وتعاون متبادل مابين عائلة الشركات المشتركة فى العمليات التشغيلية المختلفة، وبما يعظم القيمة المضافة لكل منهم ويسهم فى تحسين الربحية الكلية للعائلة، وتتصف هذه الصناعات بأنها دائمة التطور والتغيير ليس فقط فى الشكل، ولكن أيضا فى الأداء والمحتوى والمضمون، وإضافة الجديد إليها، وهى فى الوقت ذاته تتيح امتلاك مزايا تنافسية هائلة ومتطورة تتيحها عمليات التكامل الرأسى والأفقى والتى تتيحها تكنولوجيا العمليات الانتاجية وتطورها المتصاعد الذى تغذيه دوافع الارتقاء وحوافز ومحرضات التفوق التى تموج بها مدينة

الستالايت.

ثانيا :أهمية وضرورة مدن الستالايت:

ـ تحتاج البنوك فى عصرنا الحاضر إلى وعى أدراكى بأهمية صنع العملاء وإيجاد قاعدة من هؤلاء العملاء الذين تم صناعتهم، قاعدة متطورة وقابلة للتوسع والانتشار والتمديد تضم عملاء منتقين ومختارين، وتتوافر عنهم لدى البنوك معلومات كاملة ومسيط عليهم سيطرة قوية، وفى مسيطر الوقت ذاته ضمان تحقيق عنصرين أساسيين هما :

ـ التنويع المتعدد لمجالات النشاط.

ـ التنويع النوعى للمخاطر على أكبر عدد من المشروعات.

وبالتالى ضمان استقرار معاملات البنك واستمراه وقدرته على مواجهة المخاطر وأدارتها إدار علمية رشيدة، واستيعاب التأثيرات السلبية التى قد تنجم عن متغيرات فجائية أو أزمات طارئة نظرا لأن حدوث أى خطأ مهما كان صغير أصبح من الضخامة بحيث قد يؤدى إلى اهتزاز إحدى دعائم الثقة فى البنك، ومن ثم يأتى مناهج إنشاء مدن الستالايت للتغلب على ماقد يدعيه البعض من وجود فوائض توظيفية، أو قصور فى القدرة التوظيفية للبنوك، أو ضرورة التغاضى عن القواعد الائتمانية المستقرة، واستخدام اساليب المغامرة والمقامرة فى منح الائتمان.. فإنشاء مدينة ستالايت واحدة وتعهدها بالرعاية أمر كفيل بالتغلب فى منح الائتمان.. فإنشاء مدينة ستالايت واحدة وتعهدها بالرعاية أمر كفيل بالتغلب على هذه الأخطار وهو أمر يتناسب مع التطور الهيكلى والأدائى الذى صاحب تطور الصناعة البنكية وازدياد أهمية ودور البنوك فى عصرنا الحاضر.. وتحولها من مجرد متلقى لاحتياجات ورغبات العملاء.. إلى مولد وصانع لأفكار وصانع لهؤلاء العملاء ومؤسس لهم وهو أمر يجد افاقا واسعة ورحبة ومرحبة به فى مدن الستالايت، والتى تمكن البنوك من صنع عملائها المتميزين.

ويهمنا هنا أن نوضح إن صناعة العملاء تقوم على منهجية عملية وعلمية فاعلة يتولى فيها البنك مايلى:

١ ـ دراسة مسحية واسعة النطاق تتسع لأوجه النشاط الاقتصادى المتعددة الجوانب والأبعاد لتحديد الفجوات القائمة فى السوق، سواء كانت فجوات عددية أو نوعية، أو فجوات حاضرة قائمة، أو فجوات مستقبلية سيتم نشوئها فى المستقبل ويشير إليها تطور الحاجات مع اتجاه وتطور قوى السوق وتشمل هذه الفجوات مايلى:

ـ فجوات مابين الطلب والعرض.

ـ فجوات مابين امكانيات الاحتياجات والقدرة على إشباع هذه الاحتياجات.

ـ فجوات مابين امكانيات الانتاج والطاقة الانتاجية الحالية.

ـ فجوات مابين الجودة المتطلع إليها والجودة الحالية.

ـ فجوات مابين القدرة على الاتاحة والوفرة المكانية والزمانية المتطلع إليها وماهو قائم حاليا.

٢ ـ رؤية واقعية للفرص الاقتصادية التى أظهرتها دراسة الفجوات وتحديد وتشخيص لابعاد وجوانب هذه الفرص، ودراسة جدواها الاقتصادية فى شكل مشروعات يمكن انشائها لسد هذه الفجوات أو جانب منها مع تحقيق ربحية مناسبة، تكفل لكل مشروع التراكم الرأسمالى والتوسع والاستمرار.

ـ إيجاد الآليات والأدوات والوسائل والطرق السليمة لترويج مشروعات الفرص الاقتصادية التى تم دراستها ووجدت نتائجها إيجابية ووضع البرنامج الزمنى للنزول بها إلى السوق المحلى، أو الأسواق الدولية فى إطار الخطة التسويقية والترويجية لطرح وتدوير الأوراق المالية (اسهم ـ سندات ـ صكوك تمويل» الخاصة بانشاء وتوسيع وإنماء هذه المشروعات، وفى ظل نجاح تكفل استيعاب وامتصاص كل مايطرح من أوراق مالية لتمويل هذه المشروعات.

٤ ـ الاشراف على إنشاء المشروعات التى تم برمجتها وفقا لتتابعات الجدول الزمنى المتفق عليه، وإجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من سلامة التشغيل ومن تطابق اقتصاديات المشروع مع ماهو وارد

بدراسة الجدوى المعدة عنه، ومن أن هذا المشروع الوليد لديه كامل الفرصة فى النمو والنجاح والاستمرار وإن ليس هناك مايهدد هذا المشروع أو يضع عقبات أمام توسعه ونموه واستمراره.

٥ ـ ايجاد خطوط الترابط والتشابك القطاعى والنوعى والاعتمادية المتبادلة بين المشروعات بعضها البعض لتولد سلسلة متعاقبة من القيم المضافة بحيث تزيد كل منها طاقة الأخرى على تسويق انتاجها وتحقيق أرباح مناسبة.

ومن ثم فإن ضرورة انشاء مدن الستالايت تعد من اساسيات التوافق مع متطلبات التواجد العصرى فى عالم مابعد الجات، وفى إطار الكوكبة وظهور الكيانات الاقتصادية الديناصورية بالغة الضخامة، والكتل الاقتصادية غير المسبوقة والتى من بينها اتحاد النافتا الذى يضم كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وتطلع إلى باقى دول الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، والبيت الأوروبى الكبير الذى يضم دول القارة الأوروبية جميعها بشرقيها وغربيها، والاسيان العملاق الذى يضم النمور الأسيوية وباقى دول آسيا.. وكل ذلك من أجل توسيع نطاق السوق أمام المشروعات لتنمو وتزداد احجامها وتكتسب اقتصاديات الانتاج الكبير ووفورات السعة والنطاق.

ثالثا :مماتتكون مدن الستالايت :

وفقا للنماذج التى تم انشائها من مدن الستالايت تتكون المدينة من وحدات انتاجية متكاملة قوامها الآتى:

ـ ألف مصنع يعمل بكل مصنع ثلاثة آلاف عامل (٣ مليون عامل إجمالى) ويتم ذلك بشكل تدريجى وعلى مراحل متتابعة وفى إطار برنامج زمنى تتحقق مراحله بالتتابع لضمان تدفق وانسياب العمل وعدم وجود فجوات أجيال أو خبرات أو فجوات عددية وفى إطار منظومة ومنظور دورة حياة العمالة، ودورة حياة النشاط، ودورة حياة المنتجات، ودورة حياة الخبرات المكتسبة.

ـ ٣ مليون وحدة سكنية (لكل عامل وحدة سكنية) يضاف إليها وحدات سكنية للعاملين بالوحدات الخدمية التى تخدم المدينة وقاطنيها.

ـ عدة مئات من : المخابز، المطاعم، السوبر ماركت، دور العبادة، اقسام الشرطة والمرافق، الوحدات الصحية، النوادى الرياضية والاجتماعية، المسارح، دور السينما.. إلخ.

ـ بنوك ومصارف وصناديق ادخار.

ويتم التعامل فى المدينة ببطاقات الائتمان، وتربط المدينة شبكة متكاملة من الاتصالات الإلكترونية التى تخدمها حاسبات اليكترونية فعالة تقوم بإجراء عمليات الإضافة والخصم بشكل فورى سريع، وفى الوقت ذاته تتيح للبنك امكانيات هائلة وتنميتها وتوظيفها بشكل سليم ومتوازن وفعال، وتصبح بذلك كافة أموال المدينة ومعاملاتها الداخلية والخارجية تتم فى نطاق البنك وفروعه ومراسليه.

ومن الملاحظ أن مدينة الستالايت مدينة تتنامى ذاتيا، وبشكل مضطرد مستمر، فمجالاتها لاتتوقف فقط عند مشروعات اليوم، بل تمتد إلى مشروعات المستقبل، وهى بطبيعتها محاولات متطورة ومتجددة، تضيف جديدا إلى النشاط الاقتصادى، وتخلق فرص متجددة، وتضع محاور حركة، ومحاولات انطلاق غير محدودة كل عنصر من عناصرها، وكل فرد من أفرادها محرض ومحفز على التطوير وعلى الاشباع لرغبات واحتياجات المستهلكين الحاليين والمرتقبين فى مختلفة أسواق العالم.

وعادة ماتخدم مدن الستالايت جامعات ومعاهد ومراكز بحث متخصصة، تمد المدينة بحاجتها من الفنيين المتخصصين، ومن العقول المبدعة القادرة على إبداع الفكر وعلى الاختراع وعلى تطوير المنتجات واستحداث وابتكار النظم التمويلية والتسويقية، كما تخدم المدينة عدة مراكز متخصصة فى التدريب واكساب الخبرات والمهارات وتنمية القدرة على الابتكار والإبداع وتكوين وإدارة فرق العمل وفرق المهام من أجل التطوير والتحسين والاختراع واكتشاف الجديد وتطبيقه وتطويعه فى آلاف المنتجات المنافسة للمنتجات الحالية أو البديلة أو الجديدة تماما.

رابعا :نوع مدن الستالايت:

على الرغم من أن مدينة الستالايت مدينة تكنولوجية، إلا أنها تتخذ أنواعا عديدة وفقا للظروف والأهداف الموضوعة لها، ووفقا للنظام الاقتصادى الذى تتبعه الدولة، وادى السيلكون بالالويات المتحدة، مدينة التكنولوجيا بالصين، مجمعات الزاياباتسو باليابان.. إلخ) ومن ثم يمكن تقسيم من الستالايت إلى قسمين رئيسيين هما:

- النوع الأول : المدينة الشاملة :

وهى مدينة شبه مغلقة على ذاتها يتواجد بها كل شىء وهى مدينة مستقلة ذات طابع مستقل وذلك لتحقق أعلى قدر من حرية الحركة، ومن المرونة، ومن التفاعل الخلاق، وغالبا ماتدار هذه المدن المغلقة باعتبارها منطقة جمركية حرة، معفاة من الضرائب ومن التعقيدات الإدارية الكمية والنوعية، خاصة وإنها تكون مركزة أساسا فى صناعات التصدير التى تتطلب سرعة فائقة فى التوافق مع المتغيرات والمستجدات التى هى الطابع العام للأسواق الدولية.

النوع الثانى : المدينة المتكاملة :

وهى مدينة متخصصة ولكنها منفتحة على المدن الأخرى وتتكامل معها وتعتمد عليها، تعطى لها وتأخذ منها، وهدفها الرئيسى أحداث تأثر قوى وضخم فى الاقتصاد القومى وفى المشروعات القائمة، تأثير ضاغط من أجل التغيير والتجديد وتطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة فى الإدارة، وفى الانتاج، وفى التمويل، وفى التسويق، وفى الاستثمار فى الموارد البشرية، ويتم استخدام نمط للمدينة المتكاملة المفتوحة عندما يكون السوق المحلى ضخما ولكن هناك قيود تحد من فاعليته أى أن يكون هناك عدد كبير من السكان ومن قوى الاستهلاك ولكنهم لايملكون قوة شرائية مناسبة نظرا لانخفاض الأجور والدخل، ومن ثم تعمل هذه المدن على رفع الأجور وزيادة الدخل وتوسيع نطاق السوق.

وكلا المنهجين يمكن استخدامهما وتطبيقهما بفاعلية كاملة عند انشاء مدن الستالايت المختلفة داخل البلاد وتحتاج مدن الستالايت إلى وجود محطات خدمة إعلامية وفنية تتولى مهمة مخاطبة الجماهير المهتمة وغير المهتمة، ونقل الفكر الحضارى لمدن الستالايت إليها، وزيادة وتنمية وتطوير وتحسين الوعى بأهمية صنع المستقبل، وبأهمية الارتقاء بجودة الحياة، وباعتبارها إنها مقوم حياة وأساس وجود وارتكاز استمرار وتواصل.

خامسا :كيفية انشاء مدن الستالايت:

تحتاج مدن الستالايت عند انشائها إلى إيمان قدرى لدى الراغبين فى استخدامها كمنهج ووسيلة من أجل التقدم، كما تحتاج أيضا إلى رؤية واسعة وعميقة وممتدة وشاملة للإمكانيات والموارد وللفرص الاقتصادية المتاحة والتى يمكن صنعها من عدم ومن هنا فإنها تمر بعدة خطوات رئيسية هى:

الخطوة الأولى:

إعداد خريطة للاستثمارات التى ستتم فى المدينة وذلك لوضع التصور الشامل لكل أجزائها وعناصرها ووحداتها وبالشكل الذى يقيم ويؤسس علاقات التشابك القطاعى والاعتمادية المتبادلة ويقيم الجسور والمعابريين بعضها البعض لتحقيق الانسيابية والتتابعية والتزامنية المترابطة وبما يظهر التكوين السريع للقيمة المضافة ونموها المتكامل ويؤكد مقومات النجاح المتواصل للمشروعات، وفى الوقت ذاته يعطى صورة كاملة للمستثمرين ورجال الأعمال وللبنوك الممولة بما ستكون عليه مدينة الستالايت فى المستقبل وبالتالى من لايستطيع منهم أن يدخل الآن فى الاستثمار الحالى.. يستطيع أن يحدد التوقيت المستقبلى والمرحلة التى سيقوم بالاستثمار فيما ويمكنه أن يتعاقد عليها من الآن.

الخطة الثانية :

وضع البرنامج الزمنى التتابعى لإنشاء الوحدات والمشروعات وفقا لخطة الأولويات الموضوعة والقدرة الترويجية والتسويقية محليا ودوليا ومن خلال جداول أداء وانفاق محددة زمنيا وبالشكل الذى يضمن الاستغلال لكافة الموارد والإمكانيات المتاحة، وتعظيم العائد والمردود منها.

الخطوة الثالثة :

تصميم المرافق والبنية الأساسية للمدينة وفقا والتصور الشامل وتحديد أولويات البدء فيها مع الربط بينها وبين المرافق القومية والدولية وبالشكل الذى يضمن ويحقق زيد من القدرة الاستيعابية للمدينة، ويوفر للمشروعات احتياجاتها من المرافق المختلفة.

الخطوة الرابعة :

التفاوض مع الدولة ومع المؤسسات التمويلية وكبار المستثمرين المحليين والدوليين (المؤسسين) للبدء فى تمويل المرافق الأساسية والتسويق الابتكارى للمدينة كفكرة وكمضمون وأداة استثمار.

الخطوة الخامسة :

التفاوض مع شركات المقاولات العملاقة واختيار الأفضل منها، ويفضل اقامة كونسورتيوم استشارى وتنفيذى لسرعة الانتهاء من المدينة.

الخطوة السادسة :

بدء الترويج للمشروع الأول فى المدينة ثم المشروعات التالية بالتتابع، وفى إطار البرنامج التسويقى المتكامل للمدينة ككل.

الخطوة السابعة :

تدوير وإدارة محافظ الأسهم والسندات الخاصة بمشروعات المدينة فى البورصات المحلية والدولية.

سادسا :إدارة مدينة الستالايت :

يدير مدينة الستالايت مركز إدارى خبير مكون من ١٠ ممثلين عن كل المشروعات العاملة فى المدينة يتم اختيارهم بالانتخاب على النحو التالى :

- ٣ ممثلين عن الشركات.
- ٣ ممثلين عن الجامعات والمعاهد.
- ٣ ممثلين عن أجهزة الخدمات.
- ١ ممثل عن البنك المنشأ للمدينة.

ويجوز لهذا المجلس الاستعانة بمن يراه من الخبراء والمتخصصين فى الشئون المختلفة من أجل تخطيط وتنظيم وتحفيز ومتابعة التيسيرات والتسهيلات وحل المشكلات المختلفة التى تواجه نمو العمل بالمدينة واتساعه وتطوره وتقديم الدعم والمؤازرة الفنية والنوعية والتى تحتاج إليها المدينة أو أى من مشروعاتها.

المكان المقترح لإقامة مدينة الستالايت :

ذلك الجزء من الصحراء الغربية الواقع مابين محافظتى الفيوم وبنى سويف، أو ذلك الجزء من الصحراء الغربية مابين المنيا وأسيوط وهو مكان ملائم لانشاء مدينة الستالايت المقترحة للأسباب الآتية:

- أحداث التكامل الحضارى مابين جنوب الوادى وشماله والقضاء على التفاوت القائم مابين الأقاليم.
- أحداث عدد وافر من الوظائف لاستيعاب العطالة المنتشرة فى محافظات الصعيد وتوفير مجالات مربحة للتوظيف والاستقرار والمعيشة.
- وقف الهجرة والنزوح الدائم إلى القاهرة ومايترتب عليه من مشاكل اجتماعية وسياسية وأمنية.
- استغلال الطاقات الكافية وبصفة خاصة الأفكار الابتكارية والعقلية لدى الشباب فى جنوب الوادى.
- أحداث الوعى التكنولوجى وأهمية التطبيقات التكنولوجية الحديثة فى الحياة العصرية.
- انتاج العديد من السلع التى تحتاج إليها مختلف أسواق العالم والتى لها أسواق رائجة ومفتوحة والتى نمتلك فيها مزايا تنافسية.
- زيادة الدخل القومى والاسهام فى رفع مستوى معيشة الأفراد.
- زيادة الصادرات وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات وأسعار صرف الجنية المصرى.
- تحسين وضع الموازنة العامة للدولة بزيادة الايرادات الانتاجية وتمويل الموازنة من مصادر حقيقية

وليس فى مصادر تضخمية.

- زيادة الاتجاه نحو الصحراء للتعمير والاعمار والاستثمار ورفع كفاءة الاستغلال لعنصر الأرض فى المنطقة.

وفى واقع الأمر فإن اختيار المكان المقترح هو وليد دراسة مسحبة أولية تمت بهدوء خلال الثلاث سنوت الماضية تجمع فيها خبرات متعددة تناولت جانب من جوانب المنطقة الحضارية ذات الطبيعة الخاصة التى تحيط بالمنطقة والتى تساعد على تحقيق الحراك الاجتماعى والتنقلية الاجتماعية فى هذه المنطقة التي سوف تمثل اداة امتصاص رئيسية للتوترات الاجتماعية فى جنوب الوادى.

خـــاتمـــة:

إن إنشاء مدن الستالايت هو التزام اقتصادى وتعهد من أجل التنمية الاقتصادية الحقيقة، وهو تعهد والتزام من جانب النخبة المصرفية التى لديها الحس الوطنى والضمير القومى الحى، فالعلاقات التشابكية الممتدة والمتغلغلة ذات التأثير التفاعلى والتى تحدثها مدن الستالايت فى الاقتصاد والاجتماعية والحضارية، وتأثير كل هذا كميا ونوعيا على الاقتصاد المصرى يؤكد ويحرض على أهمية الاسراع وعلى قاعدية الالتزام بهذه المناهج التى تمثل شرعية الاستخدام وضرورة الالتجاء، وصحة الاتباع.

إن تأثير الانجاز الاقتصادى لمدن الستالايت متعدد لايقتصر فقط على إيجاد الاليات الفاعلة لزيادة الدخل، ورفع مستوى المعيشة، ولكن أيضا وهو الأهم ايجاد المعابر والجسور التى تيسير الانتقال من التخلف إلى التقدم.

إن إنشاء مدن الستالايت يساعد على تقليل المخاطر وزيادة الربحية وتأكيد النجاح للبنوك وتساعدها على إيجاد منتجات مصرفية مستحدثة ومبتكرة ومتعددة ومتنوعة، فلا عما تحققه للبنك من فرص التوسع والانتشار. إن اعتبارات التحدى ومواجهة المنافسة الشرسة اصبحت تفرض ضرورة النظر إلى استخدام مجالات التوظيف المؤكدة الربحية، وتعد الفرص الاستثمارية التى تتيحها مدن الستالايت من أم وانجح المجالات التى تعمل على تحقيق :

- السيولة المتكاملة المناسبة لاحتياجات التشغيل سواء على مستوى المدينة أو على مستوى المجتمع أو على مستوى البنك الذى يشرف ويدير عمليات المدينة.
- التوظيف الفعال المتناسب مع امكانيات التموى التى تتوافر لدى البنك.
- العمق الاستثمارى بتوفير خطوط مترابطة للاستثمار ذات عائد ومردود متميز بالنسبة للبنك.
- الاتساع الشمولى المستوعب للمتغيرات والمستجدات والكفيل بمعالجة وأدارة المخاطر للبنك.
- الاتاحة لمجالات قوية لاستخدام أدوات مالية ارتقائية من بينها :
- أدوات المزيج التمويلى المتفاعل.
- أدوات الهندسة التمويلية.
- أدوات بكتيريا لتمويل.
- تنويع النشاط وتحقيق الوفرة والحضور والجاهزية الفورية.

إن هذا كله جزء من كثير، غنى، وكثيف، ومتطور، تعززه مزايا تنافسية فاعلة ذات كفاءة عالية..